kitabweb-2013.forumaroc.net

المناهل

10

تصدرها
وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية
الرباط - المغرب

العدد العاشر ذوالحجة 1397
السنة الرابعة نوفمبر 1977

الفهرس

صفحة

حارس الكنيسة (قصة تاريخية)
عبد الله كنون 7

من أجل حوار بين الحضارات
محمد العربي الخطابي 16

يا فاس ... (شعر)
د. طلعت الرفاعي 42

مدخل لرحلة الحضيكي الحجازية
د. عباس الجراري 44

السيدة .. والمخلب (شعر)
عبد المجيد ابن جلون 67

أصول النحو وأصول النحاة
د. تمام حسان 71

التطور الحضاري في مصب ابي رقراق
عبد العزيز بن عبد الله 85

حلم راهبة (شعر)
علي الصقلي 134

بين الدين والحضارة
محمد الكتاني 136

صفحة

انســـــان مبتكـــــر
محمـــد الصبـــــاغ 160
مسألية فى مذكرات السفيـــر ابن عثمـــان
د. عبد الهادي التـــازي 163
اللـــــه معنـــــا (شعـــر)
عمر بهاء الدين الاميـــري 210
المغرب والأندلس فى كتاب صبح الأعشى (3)
محمـــد ابـــن تاويـــت 214
الفـــرق اللا مرئـــــى (قصـــة)
احمد عبد السلام البقالي 232
كتاب الأمالى وأثره فى الحياه الثقافية بالأندلس
عبد العلـــي الودغيـــري 249
العـــودة ، والغيـــم (شعـــر)
حســـــن الطريبـــــق 284
الاعـــلام الجغرافيـــة فى شعـــر المتنبـــى
مصطفـــى القصـــــري 286
ذيل وتعليق حول قضية المعتمد ابن عباد (9)
عبد الرحمـــان الفاســـي 332
حل مشكلة تتصل باسم وعصر مؤلف الروض المعطار . . .
محمـــد المنـــونـــــي 367
الاعـــــــلام الثقافـــــــى
المـــنـــاهـــــــل 373

أصول النحو وأصول النحاة

د. تمام حسان

لا يقوم العلم الا بالتجريد والتقسيم ، واقصد بالتجريد التفكير فى حقائق غير مادية مأخوذة من حقائق مادية فى الغالب فاذا جرد الشاعر من نفسه شخصا وخاطبه فقد فكر فى شخص غير مادي وتصوره على نحو ما يكون الاشخاص الحقيقيون الماديون . واذا استعمل الانسان كلمة مثل « شجرة » وجعلها شاملة لانواع من الشجر تختلف شكلا وحجما وثمرا ونفعا فقد جرد من هذه الامشاج من الشجر مدركا كليا مجردا وسماه « شجرة » بعد أن أخذه من الاشجار المادية التى رآها من قبل . وفائدة هذا التجريد فى حياتنا العامة اننا نستطيع به عند مصادفة المفردات التى لا عهد لنا بها أن ننسب كل مفردة منها الى مفهوم مجرد ، اي الى مدرك كلى سبق لنا تكوينه . أما فى العلم فان مجموع المدركات الكلية يكون اطارا عاما للتفكير فى كل فرع من فروع المادة . واقصد بالتقسيم ما يلجأ الباحثون اليه من تصنيف المفردات الى أصناف وطوائف بين مفردات كل طائفة منها مشابه محددة تبرر هذا التصنيف . ولولا التجريد والتقسيم لاستعصى على الانسان أن يخلق أي نوع من انواع النشاط العلمى ، لان مفردات الظواهر من الكثرة

بحيث لا يمكن أن يتصدى لها الباحث فرادي ، ولو قد فعل الباحثون ذلك لافنوا الاعمار والاعصار دون أن يصلوا من مأربهم الى طائل .

ويغلب فى العلم أن يفرق الباحثون بين الكليات والمفردات ، وأن ينتخبوا من الكليات ما يسمونه « الثوابت » ومن المفردات ما يسمونه « المتغيرات » وأن ينسبوا العدد الكبير من المتغيرات الى أحد الثوابت . ففى الحساب مثلا نرى العلامات الدالة على الجمع والطرح والضرب والقسمة والمساواة كلها من الثوابت لتوقف الجمع على علامته والطرح على علامته وهلم جرا ، ولكن الارقام الدالة على الاعداد تعبر عن متغيرات ، كما يبدو من ثبات علامة (+) و (=) مثلا وتغير الارقام فيما يلـى :

$$2 = 1 + 1$$
$$3 = 2 + 1$$
$$6 = 4 + 2$$
$$16 = 7 + 9$$

« فثبات » العلامتين جعل العمليات الاربع من قبيل الجمـع وان « تغيرت » الارقام الدالة على الاعداد . وفى المنطق الرياضى علامات ثوابت مشابهة ورموز متغيرات تدل على مفردات القضايا على نحو ما نرى فى :

ق د ل = القضية المرموز اليها بالرمز ق تتضمن * اخرى لها رمز ل) فمثلا ضربت الولد تتضمن ضرب الولد لانها تدل عليها دلالـة ضمنيـة .

وانتخاب الثوابت لفرع من فروع المعرفة يعتبر أصلا من أصول التفكير فى هذا الفرع مثله مثل طريقة البحث واختيار المصادر التى تؤخذ منهـا البينات **data** ولقد كان على النحاة العرب أن يفكروا فى أصول المادة من جهة (وهى التى سميناها « أصول النحو » فى العنوان) وأن يحددوا المنهج والمصادر من جهة أخرى (وهى التى سميناها « أصـول النحاة) . فأما أصول النحو أو (ان شئت) ثوابت النحو فقد عرفت عند النحاة باسم « الاصول الثابتة » اذ جعلوها فى مقابل المتغيرات التى عرفها اللغويون باسم « اللغـة » أو « المتن » ؟ وامتدت فكـرة الاصول الثابتة

* الرمز د يدل على التضمن .

على فروع الدراسات المتصلة بالتقعيد جميعا سواء من ذلك الدراسات الصوتية ، والدراسات الصرفية والدراسات النحوية . ففى الاصوات اصل المخرج واصل الصفة (من شدة ورخاوة وجهر وهمس الـــخ) واصـــل الافراد والتشديد واصل الطول والقصر واصل الصحة والعلة واصل الحرف والصوت وهلم جرا . فالنون فى « ينبت » اصل مخرجها اللثة ولكنها نطقت كما تطق الميم، والدال فى « قد تم » اصلها الجهر ولكنها نطقت مهموسة مدغمة فى التاء ، والواو فى « اتقوا الله » اصلها الطول ولكنها نطقت قصيرة لالتقاء الساكنين ، وهكذا فى البقية . وفى الصرف اصل الاشتقاق والجمود واصل التجرد واصل الاسمية او الفعلية او الحرفية ، واصل التكلم او الخطاب او الغيبة ، واصل الافراد او التثنية او الجمع ، واصل التذكير او التانيث ، واصل التعريف او التنكير الـــخ . . . فكلمة « يزيد » علما اصلها الفعلية ومحمد وصالح اصلهما الوصفية ، وكلا وكلتا اصلهما الافراد اذ يقال : كلانا غنى ولا يقال غنيان ، وصاحب الحال اصله المعرفة والحال اصلها الاشتقاق والانتقال ، والتمييز اصله الجمود . وفى النحو اصل الاظهار او الاضمـــــار ، واصل الذكر او الحذف او الزيادة ، واصل الفصل او الوصل ، واصل التقديم او التأخير او القلب ، واصل الافتقار او الاستغناء ، واصل الاعراب او البناء ، واصل المطابقة ، او عدمها ، واصل الربط او عدمه ، واصل الوضع الذي هو نمط خاص لكل جملة الـــخ . . . فالضمير فى زيد قام اصله الاظهار ولكنه استتر لما بين زيد المقدم وقام المؤخر من مطابقة اذهبـــت اللبس ، واذا قلت : « دنف » فى جواب : « كيف زيد » ؟ فأصلها : زيـــد دنف ، والخبر فى قولك فى الدار زيد اصله التاخـــر ، والمنادي المبنى اصله الاعراب اما البناء فطاريء عليه ، وهكذا .

وحين حدد النحاة هذه الاصول الثابتة (اي اصول النحو) نتيجة استقرائهم للغة نظروا فى النصوص المروية فوجدوا فيها ما جاء على الاصل وما جاء على غير الاصل . فأما ما جاء على اصله فلا يسأل النحاة عن علته فليس لاحد أن يقول : لماذا جاءت « ضرب » على وزن فعل ، ولا ان يقول : لماذا تقدم المبتدا فى قولنا : « زيد فى الدار » ، لان الاصل فى الماضى الثلاثى المجرد المبنى للمعلوم ان يكون على صيغ معلومة اشهرها فعل (بفتح ففتح) ولان الاصل فى المبتدا التقديم ، وما جاء على اصله فلا يسأل عن علته . ولا يكون التعليل الا عند الخروج عن الاصل ؟ فاذا وجدنا « قال » فى مكـــان

« ضرب » كان علينا أن نعلل انقلاب عين الفعل الفـــا ، ومن هنا قالوا : « تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقبلت الفـــا » . فالعدول عن الاصل فى عرف النحاة يتطلب تعليلا حتى يصبح نظام اللغة اطارا عاما ترد اليه الاوابد وبذلك تكون اللغة مطردة القواعد سهلة التصور على العالم والمتعلم على حد سواء ، فاذا وجد النحوي من الاوابد ما لا ينسجم مع الاطار العام لاصول اللغة فان كان الاصل المهدر قاعدة ردت الابدة اليه بالتخريج وان كـــان الاصل ثابتا (أي أحد الاصول الثابتة) ردت الابدة اليه بالتأويل ، وهكـــذا يصبح التخريج والتأويل طريقين لنسبة اوابد المتغيرات الى القواعد والاصول الثابتة . فمثال رد الابدة الى قاعـــدة ما قراه عيسى بن عمر من قولـــه تعالى : « ولقد آتينا داود منا فضلا ياجبال أوبى معه والطير » بنصـــب الطير مع دعوى أنها تابع للمنادي على رغم القاعدة القائلة ان تابع المنادي كالمنادي لا يكون بالالف واللام مع « يـــا » بل ينبغى أن تتوسط « أيهـــا » بين « يـــا » وبين المنادي أو تابعه . ولما كان ذلك كسرا للقاعدة فقد قبل النحاة القراءة واعملوا فيها التخريج فقالوا ان الطير معطوف على « فضلا » وليس على « جبال » ؟ وهكذا سلمت القاعدة ، واصبحت الابدة غير آبدة . وأما التأويل فيكون بجعل الابدة « تئول » الى أصل ثابت بواسطة التقدير أو التضمين أو التفسير أو الفك أو السبك . فالتقدير يكون بالقول بالزيادة كالتاء فى اجتمع أو بالحذف كالواو فى عدة أو بالاضمار كالمستتر فى زيـــد قام أو بالقلب كالطاء فى اضطر أو بالنقل كالهمزة فى اشياء أو بالاعـــلال كالالف فى قال أو بالابدال كالهمزة فى كساء أو بالفصل مثل كان فى قولـــه « على كان المسومة العراب » أو بالتقديم والتأخير كما فى خاف ربه عمر . والتضمين يكون بالاعتداد بالمعنى على رغم المبنى كما فى قول على بن أبـــى طالب رضى الله عنه : ان بشرا قد طلع اليمن (مع ضم اللام فى طلع) والمعروف أن الفعل لا يتعدى اذا كان مضموم العين فضمن اللازم وهـــو « طلع » معنى المتعدي وهو « بلغ » فسلمت المسالة بالتاويل . اما التفسير فانه يظهر مثلا فى تحليل : « اذا السماء انشقت » اذ ينبغى للظرف أن يدخل على الفعل فقالوا ان التقدير : اذا انشقت السماء انشقت وجعلوا الفعل الثانى مفسرا للاول . والفك يبدو فى اعتبار اذ ما الشرطية مكونة من اذ الظرفية + ما الزائدة للتأكيد ، كما يبدو السبك فى اعتبار أن والفعل فى قوة المصدر وتسميتها مصدرا مؤولا .

ذلك هو مجال التأويل فى النحو ، والتأويل معناه الارجاع (من آل يئول) والمرجوع اليه هو الاصل الثابت والراجع هو الآبدة التى لم توافق هذا الاصل فى مظهرهـــا .

قلنا ان العدول عن الاصل يتطلب التعليل ؟ وهذا العدول عن الاصل يكون فى المسموع . والمسموع الذي خالف الاصل اما ان يكون مطردا فيقاس عليه واما الا يكون مطردا (اي يكون شاذا) فيسمع ولا يقاس عليه فمن النوع الاول « قـــال » لانها اعلت عينها ولم تصح ولكن اعلالها يخضع لقاعدة صرفية مطردة تقول : « اذا تحركت الواو او الياء والفتح ما قبلهما قلبتا الفـــا » ومن ثم يقاس على « قـــال » كل ما جاء على غراره . ومن النوع الثانى كل رخصة او ضرورة شعرية او توسع فى الاستعمال جاء به الفصحاء فلم يرده النحاة لفصاحة قائله ولكنهم جعلوه مما لا يقاس عليه غيره فـــى الاستعمـــال . ولقد بنى النحاة لانفسهم نظاما محكما من العلل التـــى اخذوا معظمها عن الفقهاء واصول الفقه ، فبلغوا بهذه العلل اربعا وعشرين وكانهم جعلوها ازواجا تقع واحدة فى كل زوج بازاء الاخرى كالتشبيه بازاء التضاد وكالتخفيف بازاء الاستثقال وكالتظير بازاء النقيض وكالمشاكلة بازاء الفرق وكالوجوب بازاء الجواز وكالحمل على المعنى بازاء التحليل وكالمعادلة بازاء الاولى وكالتعويض بازاء الاختصار وكالاصل بازاء الاشعار وكالدلالة بازاء المجاورة وكالسماع بازاء التغليب وكالتوكيد بازاء الاستغناء .

هذا الذي اقصده بعبارة « اصول النحو » ، اما اصول النحاة فقد سبق ان اشرنا الى انها طريقتهم ومصادر مادتهم . فأما الطريقة فقد احكموا صياغتها فى عدد من القواعد الاصولية التى اتفقت المدرستان فى معظمها واختلفتا فى بعضها فكان لكل منهما قواعده . فمما اتفقت عليه المدرستـــان القواعد الاصولية الاتيـــة :

* لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ، ومن هنا شذ قول الراجز : « يا للهما » لانه جمع بين المعوض (يـــا) وبين العوض (الميم) .
* الحرف لا يعمل الا اذا كان مختصا ومن ثم ارتفع زيد فى لولا زيد لهلك عمرو بالابتداء ولم يرتفع بلولا لجواز دخولها على الفعل كما تدخل علـــى الاســـم .

* الفروع تنحط دائما عن درجة الاصول ، ومن هنا لم يجز « هند زيد ضاربته » فوجب ابراز الضمير (هى) بعد اسم الفاعل لان اسم الفاعل فرع على الفعل .

* الاضعف لا يعمل عمل الاقوى ، فلما كانت ما الحجازية مشبهة بليس فانها لا تقوي على الخبر قوتها عليه فلا تنصبه كما نصبته ليس وانما كان نصبه عند الكوفيين بنزع الخافض .

* اجتماع عاملين على معمول محال ، ومن ثم امتنع « انك وزيد قائمان » لاجتماع ان وزيد على رفع الخبر .

ومن اصول الكوفيين خاصة :

* كثرة الاستعمال تجيز ترك القياس والخروج عن الاصل ، ومن هنا تصير سوف الى السين كما صارت سو ، وسف .

* الخلاف يعمل النصب ، ففى زيد أمامك لا نرى الخبر وصفا للمبتدأ فى المعنى ومن ثم كان الخلاف بين هذا الخبر وبين الاخبار الاخرى عاملا النصب .

* كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالا للمعرفة ، ومن ثم اعربوا « حصرت » فى قوله تعالى : « أو جاءوكم حصرت صدورهم » حالا .

ومن اصول البصريين خاصة :

* المصير الى ما له نظير فى كلامهم أولى من المصير الى ما ليس له نظير ، وذلك كالحكم على اللام بعد ان المخففة بانها للتأكيد لكثرة نظائرها مع غير ان .

* حذف ما لا معنى له أولى ، وذلك كحين توالت ثلاث نونات فى لتبلوونن فكان حذف نون الرفع التى لا معنى لها أولى من حذف نون التوكيد وهى ذات معنى .

* لا يجوز الجمع بين علامتى تعريف ، ومن ثم لا يجوز اضافة ما فيه ال .

* لا يجوز اضافة الشيء الى نفسه ، ومن ثم كانت كلا وكلتا مفردتين فى اللفظ اذ لو كانتا مثناتين لفظا ومعنى ما جاز اضافتهما الى المثنى .

* اذا ركب الحرفان بطل عمل كل منهما منفردا ، ولذلك رفض البصريون دعوى الكوفيين أن منذ = من + اذ وأنها تعمل الجر .

* كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه ، ومن ثم بنيت أي عندما حذف العائد من صلتها .

* لا يجوز رد الشيء الى غير أصل ، ولذلك رفضوا قول القائل ان العامل فى المفعول هو الفعل والفاعل أو الفاعل وحده ، كما رفضوا القول بأن المبتدأ يرفع الخبر .

* يجري الشيء مجرى الشيء اذا شابهه من وجهين ؛ ولهذا كان تشبيه ما بليس من وجهين هما نفى الحال والدخول على المبتدأ والخبر أساسا لاعمالها عملها .

* المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل ، وهكذا استدلوا على جواز تقديم الخبر بجواز تقديم معموله فى نحو كان طعامك زيد آكلا .

وعلى مثل هذه القواعد الاصولية ينبنى منهج النحاة وطريقة تناولهم للمادة وهذه القواعد كثيرة تجد جملة صالحة منها فى كتاب الانصاف فى مسائل الخلاف لابن الانباري . وهذا العدد الذي أوردته منها لخصته من أطروحة تلميذي أحمد محمد الادريسى التى عنوانها : « أصول النحو العربى من خلال كتاب الاقتراح للسيوطى فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة » وقد نوقشت فى الموسم الجامعى 1976 — 1977 بعد أن تم اعدادها تحت اشرافى فى كلية الاداب بالرباط .

أما النوع الثانى من أصول النحاة فهو نوع تفكيرهم فى المصادر التى يبنون عليها دراستهم ويوثقون بشواهدها قواعدهم . ولقد اعترف النحاة من هذه الاصول أو المصادر بالسماع والقياس والاجماع والاستدلال ، ولنا فى كل واحد من هذه الاصول راي نحب أن نبديه . وأول ما نبدأ به منها « السماع » وفيه جملة مسائل يمكن أن نتناولها :

(الراوية وصحة الراوية ــ كمية المسموع ــ كيفية السماع ــ مصدر المسموع ــ مادة المسموع) أخذ النحاة عن المحدثين بعض تحوطهم فى قبول النصوص فارتضوا النصوص الموثقة وعابوا على حماد وخلف انهما كانا يصنعان النصوص وتندروا بيونس البصري حين سخر منه رؤية قائلا : حتام تسألنى وانا ازخرف لك ؟ وكان الاولى أن تكون عناية النحاة معلقة بعروبة النص أيا كان قائله من العرب الفصحاء ، فلو جاء فصيح بنص يرويه أو نص يقوله للزم أن نأخذ عنه ما نسمع . والامر هنا مختلف تماما عن أمر الحديث الذي تبنى عليه أحكام شرعية وتعبدية وسنرى أن الحديث نفسه يسبب حيرة للنحاة فيما بعد لجواز روايته بالمعنى واحتمال الا يكون بلفظ النبى صلى الله عليه وسلم ، فالامر اذا ليس أمر الصحة وانما هو أمر عروبة النص فاذا تقبله المستمعون واعترفوا به وفهموا المراد منه فذلك هو الاهم .

أما المسألة الثانية فهى كمية المسموع مما تبنى عليه القاعدة ، ولم يكن يكن البصريون يعتدون الا بكثرة المسموع وكانوا يعيبون على الكوفيين الاعتداد بالشاهد الواحد . والبصريون هنا على صواب لان المعلوم أن اصحاب اللغة يترخصون فيها أحيانا فاذا وجدنا شاهدا فريدا فلربما كان قد ترخص به قائله والقاعدة لا ينبغى أن تبنى على رخصة أو ضرورة .

يأتى بعد ذلك أمر كيفية السماع وقد أحسن النحاة اختيار طرقه اذ سمعوا النصوص المتصلة والمحادثات بين الاشخاص وأعدوا الاسئلة ووجهوها الى الفصحاء : كيف تقول كذا ، وأعدوا قوائم من المفردات وعرضوها على أهل الفصاحة يستفتونهم فى طرق نطقها . كما انهم لم يفرقوا بين فصيح وفصيح فكانوا يعتدون بما يسمعونه من الرجل والمراة والطفل والمجنون وأبناء القبائل الفصيحة الاخرى (وان كان لى تحفظ فى هذه النقطة الاخيرة سياتى عما قليل فى الفقرة التالية) .

أما مصدر السماع فقد ارتضى النحاة ما سموه قبائل الفصاحة او قبائل وسط الجزيرة وهى قيس وتميم وأسد وبعض كنانة وبعض طيء ثم هذيل وعزفوا عما عدا هذه القبائل واتهموا القبائل الاخرى بفساد اللغة بسبب مخالطة الشعوب الاخرى . ونسى النحاة أن القبائل الفصيحة لا تمثل لهجة واحدة وان استخراج نحو واحد من لهجات متعددة لا يكاد يمثل واحدة من

هذه اللهجات . كما أن اللغة المدروسة لم تكن مقصورة على اللهجة المعاصرة المسموعة والمنطوقة وانما ضربت فى القدم الى ايام امرىء القيس وهكذا تجاهل نحو النحاة عامل التطور فى اللغة وهو أمر لم يتجاهله مؤرخو الادب ونقاده حين فرقوا بين عصر جاهلى وآخر اسلامى الخ . ففى سماع النحاة ضعف على محور التاريخ وضعف على محور الاجتماع .

واما مادة المسموع فقد شغف النحاة بالشعر العربى أيما شغف وكانوا أقل شغفا بالنثر ولم يكادوا يأبهون للقرآن والحديث . أما الاول فلتعدد القراءات واختلافها تواترا وموافقة لنحو النحاة ولرسم المصحف العثمانى ، وأما الثانى فلجواز روايته بالمعنى . ولسنا ننقد النحاة بشروط المنهج الحديث فذلك لم يكن يرد بخاطرهم ولا ينبغى أن يسلط عليهم . ولكننا ننقدهم بشروط منهجهم فلقد كانوا يعلمون أن الكثير من الشعر العربى لم يتمش مع قواعدهم فكيف قبلوا الشعر وهذه خصائصه ولم يقبلوا القرآن وقراءاته المختلفة . أكان ذلك لجواز الغلط بزعمهم على العرب وعدم تصور ذلك للقرآن ؟ ان ما ادعوه غلطا من العرب هو ترخص ومثله الترخص الذي نجده فى القرآن تحت عنوان الروايات الشاذة والمحتاجة الى التخريج ، وأما الحديث فان الذين شافهوا رسول الله من رواته كانوا عربا فصحاء واسلموا لمن بعدهم من الرواة عربا كانوا أم عجما نصوصا عربية سليمة سواء كانت روايتها باللفظ أم بالمعنى . وعنى الرواة من بعدهم بحفظها والحرص عليها وتلقاها عنهم الفصحاء فلم يعترضوا على صحة لغتها فلا حجة للنحاة فى رفض الاستشهاد بالحديث .

وعلى الرغم من اختيار النحاة لعدد من القبائل الفصيحة لم تكن قريش بينها على الرغم مما شاع على السنة الناس أن الفصحى هى لغة قريش . وليس شىء أبعد من الصدق من هذه الدعوى فالقرآن نزل بلسان عربى مبين لا بلسان قرشى مبين ، وفى لهجة قريش ظواهر معينة لا تطرد فى الفصحى وأشهرها تسهيل الهمزة . ويبدو أن الوضع اللغوي للعرب لا يختلف فى جاهلية ولا اسلام عما نراه فى يوم الناس هذا ، فكان للعرب لهجاتهم القبلية كما لنا لهجاتنا الدارجة وكانت الفصحى تجمع بينهم كما تجمع اليوم بيننا ، وكانت اللهجات للاستعمال اليومى كما كانت الفصحى للاستعمال الجاد فى الادب أو العبادة أو التخاطب خارج نطاق القبيلة . فاذا تكلم العربى باللغة

الفصحى حمل اليها من عادات لهجته القبلية ما نحمل نحن اليوم اليها من عاداتنا التى اكتسبناها من استعمال الدارجة . ومن هنا سمعنا عن الكشكشة والكسكسة والطمطمنانية الخ وهى عادات لهجية وافدة على الفصحى من لهجات القبائل وهكذا نجد للسماع مشكلاته المنهجية التى كان على النحاة أن يحلوها وأن يؤصلوا لها الاصول ذلك أن السماع له قيمتان فى منهج النحاة أولاهما ان المسموع هو المادة التى يجري عليها الاستقراء والثانية أن الشواهد انما تختار من المسموع . فاذا تم الاستقراء وصل النحوي أو النحويون الى بناء نموذج **model** للغة يمثل فكر النحوي بالنسبة لنظام اللغة أي يمثل هذا النظام كما يتصوره هذا النحوي أو كما تتصوره المدرسة التى ينتمى اليها هذا النحوي . ومعنى هذا أن اختلاف المدارس النحوية معناه اختلاف فى تصور هذه المدارس للنموذج اللغوي . وعندما اكتمل للنحاة هذا النموذج الذي تصوروه كان عليهم أن يختبروا الطاقة التوليدية لهذا النموذج وذلك بالخروج من حدود السماع الى حدود القياس على المسموع ، ومن هنا نشأت التمرينات العملية المفترضة بانشان عبارات لم تسمع عن العرب . وكما كان الفقهاء يسعون وراء الفروض المستحيلة ويحددون لها الاحكام فى اطار القواعد الفقهية كان النحاة يسعون وراء العبارات التى لم ترد عن العرب فيقولون : لو فرضنا أن رجلا سمى « عن » أو « فى » أو « الى » ، فكيف نثنيه ونجمعه ونصغره وننسب اليه . وما دامت القاعدة تحكم بابراز الضمير اذا جرى على غير من هو له فلو قلنا زيد عمر وضاربه هو لكان ابراز الضمير واجبا ما دام الضارب زيداوالمضروب عمرا . ويترتب على ذلك أن نقيس ما لم يسمع عن العرب فنقول : الزيدان العمران ضاربا هما هما والزيدون والعمرون ضاربوهم هم .

ولما استقر النموذج فى أيدي أوائل النحاة كابن أبى اسحق وعيسى ابن عمر ارادوا له أن يكون الفيصل وجعلوا النحو انتحاء لكلام العرب كما يلخصه النموذج الذي انشأوه فاذا تجافى العربى عن هذا النموذج بكلامه فقد أخطأ . ومن هنا جاءت فكرة الطعن على العرب ، أو بعبارة أخرى تغليط الفصحاء ، وجاءت الروايات عما كان بين ابن أبى اسحاق والفرزدق من ملاحاة . وكان المتكلمون فى ذلك الوقت قد عرفوا المنطق اليونانى واشاعوا مصطلح « القياس » فى الجو الثقافى الاسلامى فتحول « الانتحاء»

على السنة النحاة الى « القياس » على كلام العرب ولم يكن النحاة يدرون ان استعمال « القياس » بدلا من « الانتحاء » سيجر عليهم فى المستقبل تهمة الاخذ عن المنطق اليونانى .

وهنا نصل الى المصدر الثانى من مصادر النحو وهو القياس لنعلم ان هذا المصطلح يطلق ويراد به معان متعددة على النحو التالى :

أ ــ القياس الاستعمالى أو الصوغ القياسى

وهو الذي يسمى فى عرف النحاة الانتحاء (وكانت كلمة الانتحاء فيما يبدو سببا فى تسمية النحو باسمه هذا) ويمكن تعريف هذا النوع من القياس بأنه « انتحاء » الكلام الذي نسمعه من حولنا فى الطفولة فنكتسب اللغة ونولد الجديد من المفردات والعبارات ، كما نسمعه فى حجرة الدراسة فنصوغ كلامنا على النماذج التى يقدمها المعلم وكما نفعل فى المجامع اللغوية اذ ننتحى كلام العرب فى توليد المصطلحات والفاظ الحضارة . وهذا هو المعنى الاول لمصطلح القياس .

ب ــ القياس النحوي وهو حمل غير المنقول على المنقول اذا كان فى معناه وهذا المنقول اما أن يكون مستصحبا للاصل الثابت باقيا عليه كما فى « ضرب » واما أن يكون معدولا به عنه باطراد كما فى « قال » ، وهذا الحمل اما أن تكون العلة فيه مرعية او غير مرعية فاذا كانت مرعية فاما أن تكون مناسبة او غير مناسبة فان كانت مناسبة فالقياس قياس علة وان كانت غير مناسبة فالقياس قياس طرد ، وان لم تكن العلة مرعية أصلا فالقياس قياس شبه ، تلك هى اقيسة النحاة وهى كما يتضح تنظير للقياس الاستعمالى السابق.

ج ــ الثالث من انواع القياس هو القياس المنطقى وهو يقع فى ضربين :

الضرب الاول المنطق الطبيعى الذي نفكر بواسطته فى حياتنا اليومية فنعرف به أن الكل اكبر من الجزء وأن السبب يؤدي الى المسبب ومعنى أنه طبيعى أنه ليس صوريا ولا يخضع للاشكال وانما هو طائفة من العلاقات العقلية والدلالية كالعلاقات بين التصديقات مثل الترادف والاستلزام والتعارض والاقتضاء والترافع وتحصيل الحاصل والتناقض والشذوذ وكالعلاقات بين التصورات مثل التضاد والعموم والخصوص والاشتراك

اللفظى وكالمقابلات العقلية مثل المقابلات التصنيفية والقطبية والعلاقية والسلمية وكالمقولات العشر التى يفكر العامة والخاصة فى حدودها وكالكليات الخمس التى هى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض . وهذا الضرب من القياس المنطقى يشترك فيه اليونان والعرب وبقية شعوب الارض ولا يمكن لانسان من العامة أو الخاصة أن يقوم بالتفكير الا فى حدوده . فاذا بدا أن النحو العربى يستعمله فليس الفضل لليونان وانما الفضل للطبيعة .

والضرب الثانى من القياس المنطقى هو قياس المنطق الارسطى ذو الاشكال الاربعة وهو ايضا المنطق الحديث بأنواع حسابه الاربعة وليس فى النحو العربى من هذا أو ذاك ما يمكن أن يبرر دعوى الزاعمين أن العرب أخذوا نحوهم عن اليونان ، وانهم نقلوا اقيسة اليونان الى نحوهم ، لان قياس النحاة كله يحمل طبيعة « الانتحاء » وليس طبيعة الاشكال القياسية الارسطية ، ولو كان ما استعمله النحاة منطقا صوريا كهذا الذي ورثه الناس عن ارسطو لمنعتهم صورية هذا المنطق من الاختلاف ، ولكننا نرى الخلافات بين النحاة لا حدود لها ، مما يدل على أن منطقهم هو المنطق الطبيعى الذي يستعمله الناس فى تفكيرهم العادي .

والمصدر الثالث من مصادر النحو فى عرف النحاة هو الاجماع . والمقصود به اجماع البصريين والكوفيين على حكم من أحكام النحو فاذا أجمعوا أصبح اجماعهم بزعمهم ملزما لغيرهم مسكتا له عن المعارضة والخلاف . ولى على هذا الاصل ملاحظتان هامتان لابد من ابرازهما :

أ — أن الاجماع لو كان حجة واجمع اهل البلدين على امر لاقفلوا دونه باب الاجتهاد مع كل مايحمله ذلك من أخطار ومصادرة للافكار وتعطيل لركب التقدم فى العلم .

ب — أن النحاة لم يكادوا يجمعون على شىء ابتداء من اقسام الكلم الى علامات الاعراب والبناء الى العوامل اللفظية والمعنوية الى التقديم والتأخير الى المسائل الفرعية فى داخل الابواب . فلو التمسنا ما أجمع عليه النحاة لم نظفر الا بقلة قليلة من المسائل لا تغنى فتيلا بين مصادر النحو الاخرى .

ومعنى ذلك أن الاجماع لا يصلح مصدرا من مصادر النحو ، ولو صلح ما كان لى من المبررات ما يسمح لى باصدار كتابى : « اللغة العربيـــة معناها ومبناها » وكله خروج على ما أجمع عليه النحاة من أطر فكرية .

والمصدر الرابع الاستدلال والمراد به ايراد الدليل على صحة مـــا يذهب اليه النحوي من أحكام اما أن يكون ذلك بواسطة الاستصحاب وهوبقاء الاصل الثابت على حاله واما أن يكون بأدلة أخرى غيره . وقد اعتمد النحاة على الاستدلال عند عدم السماع والقياس والاجماع فهو يأتى آخـــرا فى الرتبة . ومن الادلة التى استعملها النحاة العكس وبيان العلة والاصل وعدم النظير والاستحسان والاستقراء والدليل الباقى . واذا كان بيان العلة من قبيل الاستدلال فانه لينبغى لنا أن نحدد موقف النحاة من العلة لنرى مـــا اذا كانوا قد تأثروا أو لم يتأثروا بمنهج آخر فى هذا الحقل ، فى التـــراث الارسطى أن العلل أربع هى المادية والفاعلية والصورية والغائية ولا غناء فى الاوليين فى مجال العلم لوقوعهما فى الادراك المباشر وتبقى بعدهمـــا الصورية خالصة للوصف والغائية خالصة لبيان السبب . ولا خلاف بـــين العلماء فى الاحتفاء بالصورية وأما الغائية فمجالاتها :

ا ـــ التعليم وليس العلـــم

ب ـــ الدين والميتافيزيقا

ج ـــ النظريات العلمية الشاملة كالحتمية والنسبية الخ .

وفى حقل الاستدلال بالعلة نجد النحاة عالة على الفقهاء لا على اليونان فكل ما سبق ذكره من علل النحاة يرد فى أصول الفقه . ولهذا السبب أيضا لم يفرق النحاة بين مطالب النظر ومطالب العمل فى استعمال العلـــة فخلطوا بين التعليم الذي يسمح بالعلة الغائية وبين العلم الذي تأباهـــا طبيعته ومن هنا نجد أن ابن السراج يفرق فى اطار العلة الغائية بين التعليمية والتركيبية والجدلية ونرى ابن مضاء يأتى بعده فيسميها على ترتيبها هـــذا العلل الاوائل والثوانى والثوالث . ويرحب كل منهما بالعلة الاولى فى النحو على رغم كونها غائية ويرفض الثانية والثالثة لانهما لا تفيد ان كيف كانت تنطق العرب وانما تبين عن بعض حكمتهم مما لا حاجة بـــالمتعلم اليـــه. ومعنى هذا أن الاستدلال بالعلة يفتح الباب للعلة الغائية دون تفريق بين

المعلم الذي لا غنى له عنها وبين الباحث العلمي في النحو وهو لاحاجة به اليها لانه واصف اولا واخيرا . ولقد كانت هذه العلل تمثل الجانب العقلاني في النحو العربي وتقدم لهذا النحو ما يعرف في بعض المناهج الحديثة باسم الكفاية التفسيرية . وقد بلغ هذا الجانب العقلاني في النحو اشده بعد انتشار الاعتزال في أوساط النحاة وحسبنا أن نذكر من معتزلة النحاة المبرد والفراء والفارسي وابن جني الى غيرهم من كبار الاعلام .

تلك هي اصول النحو (أو الاصول الثابتة) واصول النحاة (أو القواعد المنهجية ومصادر المادة) احببت أن افرق بينها حتى يتضح بعضها من بعض والله ولي التوفيق .

الرباط **د. تمام حسان**